الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

17 **شعبان** 1440 –23 **إبريل** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

شكاوى المواطنين على الشركة تزيد عن السنة الماضية 144%

"الشورى": مطالبات بكسر احتكار "السعودية للكهرباء" والانتقال إلى التنافسية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1440هـ - 23 إبريل 2019م
http://www.alhayat.com/article/4627927

الرياض - نجود سجدي |منذ 11ساعة في 22 أبريل 2019 -اخر تحديث في 22أبريل 2019 / 19:05
دعا أعضاء مجلس الشورى، هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج إلى الاضطلاع بدور أكبر للحد من الفواتير المرتفعة وإلزام الشركة تركيب عدادات ذكية.
وتسأل الدكتور منصور الكريديس، عن أسباب تأخر خطة صناعة الكهرباء، وعزت الهيئة تأخير الصناعة إلى الشركة السعودية للكهرباء، مبينة أنها وقعت مذكرة تفاهم مع الشركة السعودية عام 2013، وبحسب تقرير الهيئة أن "الشركة تماطل وتطالب الشركة بالتوضيح."
وأضاف "الدولة تعمل للارتقاء في خدمة المواطن، وطالب بكسر الاحتكار والانتقال إلى التنافسية، وهذا سيقلل من اعتماد صناعة الكهرباء على الدولة". وسأل: "كيف للهيئة أن تفرض غرامات تحديث نظام الشركة وصدر أمر سام بتحديث نظام الشركة قبل ست سنوات". وطالب بالاستقلال المالي والاداري للهيئة.
بدوره، قال الدكتور سلطان آل فارح: "إن الهيئة لا تملك العقاب والردع لبعض الشركات، ولا البت فيها". وحول تراكم الفواتير، ذكر أنه "عندما تخطأ الشركة؛ يتحمل المواطن الأعباء ويطالب أن تحمل الشركة هذا العبء اذا كانت السبب"ـ. وأردف أنه "مع رؤية المملكة 2030 لم تتحرك الشركة لتقديم حلول إلكترونية، وأنا كمواطن أتمنى أن اقرأ العداد من طريق الإنترنت ."وسأل: "أين يتقدم المواطن فعلياً في حال الشكوى؟ الجواب أن يذهب للهيئة، لكن للأسف الهيئة لا تفيد، أعرف شكاوى ستة مواطنين فصلت فيها الهيئة، وطالبت من شركة الكهرباء أن تلغي الفاتورة، وردت الشركة أن لديها اثبات .وسؤالي: إلى أين يذهب المواطن."
من جهتها، ذكرت الدكتورة سلطانة البديوي، أن شكاوى المواطنين زادت عن السنة الماضية بنسبة 144 في المئة، بحسب تقرير الهيئة، ونسبة الشكوى في ارتفاع الفواتير بلغت 23,7 في المئة، وعزت الهيئة أسباب ارتفاع الفواتير عدم انتظام شركة الكهرباء في قراءة العدادات."
وأضافت: "قمت بسؤال موظف الشركة: كيف يتم قراءة العدادات؟ فأجابني الموظف بطريقة تقليدية: بإرسال مندوب للعداد وأحياناً في بداية الشهر، وأحياناً في نهايته، وهناك مجال للخطأ في قراءة العداد .ويلاحظ وجود فروقات في القراءات في المنزل نفسه من شهر لآخر ولا يستطيع الإجابة الا بتشكيل لجنة."
وتابعت: "سألته عن سبب كثرة الشكاوى في المنطقة الجنوبية من المملكة، وارتفاع أسعار الفواتير، فأوضح أن هناك صعوبة في قراءة العدادات في المناطق الجبلية، وتوضع أحياناً على قراءات سابقة"، مطالبة بتوحيد آلية لقراءة العدادات، وفحص العدادات المتهالكة، لأنها تقدم قراءات غير صحيحة.
المجلس يدعو المركز الوطني لقياس الأداء لتقليل النفقات
انتقدت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى، التقرير السنوي للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، مبينة بانه خلا من مؤشرات قياس أداء المركز ذاته، وقالت الجنة إن "نشر الثقافة يتطلب أن تكون الجهة الناشرة مثالاً يحتذى به في المجال ذاته»، وطالبت في أولى توصياتها على التقرير السنوي للمركز، بتضمين تقاريره المقبلة مؤشرات قياس أدائه ومستهدفاته ونسب تحقيقها.
ورصد تقرير اللجنة الشوريَّة، ارتفاع كلف مرحلة التأسيس للمركز، وعدم وضوح آليات ترسية مشاريع المركز، ودعته

إلى ضبط مصروفاته المالية، وترشيد قنوات إنفاقها واتباع الإجراءات المعتمدة في أجهزة القطاع العام في ترسية جميع مشاريعه، مؤكدة أهمية عدم استمرار المركز في مستوى الصرف المرتفع ذاته خلال السنوات المقبلة، تحقيقاً لترشيد وكفاءة الإنفاق الحكومي الذي تهدف إليه "رؤية المملكة 2030."

وسأل الدكتور عبدالعزيز الحرقان: "ماذا يقيس المركز نحن لا نعلم ماذا يقيس؟ فالتدريب مقتصر على جهات ومجالات معينة هل المركز يميز جهات عن أخرى". وذكر أن هناك إشكالاً في فهم مهام المركز بشكل دقيق، فهل يقيس أداء الجهات وفق معاييرها، أو يضع معايير لكل الجهات.

من جهته، طالب الدكتور عبدالله الحربي، مركز قياس بتتبع مؤشرات القياس للمملكة لدى الجهات العالمية (هيئة الأمم المتحدة وما يتبعها من جهات ومنظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها)، وهذه في العادة معايير تطبيق على غالبية الدول. وأعتقد أن من المهام التي يجب على المركز القيام بها؛ استباق تلك المنظمات في قياس مؤشرات المملكة والعمل على تحسينها. واتفق مع اللجنة في ارتفاع مصاريف المركز بشكل عام خلال السنتين الماضيتين.

وذكر أنه "لم يشر المركز إلى أداء الأجهزة الحكومية المعني بقياس أدائها وعلاقة ذلك بأهداف رؤية المملكة 2030"، واقترح على اللجنة الأخذ بالتوصية التالية: على المركز تقديم تقارير أداء للأجهزة الحكومية مرتبطة في أهداف برؤية المملكة 2030، حتى تسهل المقارنة والتقييم للمجلس والجهات المعنية."

وأضاف أن تقرير المركز أشار إلى بناء واستكمال أنظمة المركز الداخلية، ومنها غرفة عرض البيانات، والسؤال: هل هذه الغرفة مرتبطة مع الجهات الحكومية لقراءة البيانات بشكل آلي؟

أشار تقرير المركز إلى ثلاثة مستويات من التحقق من البيانات، ومنها تقارير من طرف ثالث، ولكنه لم يتطرق إلى تقارير الأجهزة الرقابية في المملكة، مثل ديوان المراقبة العامة.

فرض زكاة على رأس المال التقديري

ووافق المجلس بغالبية الأعضاء على توصية الدكتور ناصح البقمي، التي تطالب فيها الهيئة العامة للزكاة والدخل بعدم فرض زكاة على رأس المال التقديري الموضح في السجل التجاري، وعدم اعتباره وعاءً زكوياً.

وذكر البقمي، في مبررات التوصية أن "رأس المال المذكور في السجل مبلغ تقديري، لا يمت إلى الواقع بصلة، وفي الغالب يكون مبلغاً قليلاً عند التأسيس، من أجل تقليل مبلغ الزكاة، وعلى فرض صحة رقم رأس المال المذكور في السجل؛ فإنه يشمل رأس المال الثابت والمتداول، والزكاة إنما تفرض على البضاعة المتجر بها (رأس المال المتداول)، أو الإيراد، ولا تفرض على رأس المال الثابت.

وأضاف أن "التقدير لا يلجأ إليه في الزكاة إلا في زكاة النخيل، وهو المسمى بالخرص، وما عدا ذلك لا بد من جرد البضاعة أو حساب الإيراد وزكاته بدقة"، مبيناً أن الهيئة تفرض الزكاة على رأس المال المذكور في السجل وتسميه الوعاء الزكوي، وتفرض زكاة أخرى على البضاعة أو الإيراد، وهذا فيه تحميل الناس فوق ما فرضه الله عليهم.

وردت اللجنة بأن "النظام لا يلزم المؤسسات التي يقل رأي مالها عن مئة ألف ريال مسك الدفاتر، ولذلك تلجأ الهيئة لتقدير وتحديد وعاء الزكاة بعناصر عدة، منها رأس المال، والاستيراد والعقود وعدد العمالة والموقع."

ورد البقمي، عبر "الحياة"، بأنه "ليس له علاقة بحساب الزكاة شرعاً، باستثناء رأس المال المتداول، فالمال الزكوي إن كان عروض تجارة؛ فإنه يجرد نهاية السنة ويزكى، وإن كان مؤجراً فالزكاة في أجرته فقط، وإن كان خدمياً؛ فالزكاة في إيراده بعد حسم المصروفات."

وأعتبرر تصويت 81 عضواً بالموافقة على التوصية "دليلاً على وعي أعضاء المجلس، وحرصهم على التزام الجهات الحكومية أحكام الشريعة الإسلامية التي هي دستور هذه الدولة."

أكد أن هذا عام التحول الرقمي في قضاء التنفيذ بشكل كامل

وزير العدل للقضاة: إيقاف شخص دقيقة واحدة بالخطأ جريمة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1440هـ - 23 إبريل 2019م
http://www.alhayat.com/article/4627875

الرياض - "الحياة | "منذ 15ساعة في 22 أبريل 2019 -اخر تحديث في 22أبريل 2019 / 15:13
أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، على حرمة الأنفس والأموال والحريات، داعياً خلال لقائه برؤساء وقضاة محاكم التنفيذ أمس (الأحد)، إلى تحري الدقة والعدل، "فإيقاف شخص دقيقة واحدة بالخطأ، يعتبر جريمة."
وقال الصمعاني، إن "تجربة قضاء التنفيذ في المملكة أصبحت ملهمة لعدد من الدول التي بحثت إمكان الاستفادة منها، بعد بلوغها مرحلة تطوير نوعية."
ونوه بالأقسام النسائية في محاكم التنفيذ وحجم إنجازها، مثنياً على تعاون القضاة في تجويد العمل داخل المحاكم وتحسين تجربة المستفيدين، مشيراً إلى ضرورة وجود روح المبادرة لدى القضاة ورؤساء المحاكم، كونها أهم عناصر النجاح داخل المرافق العدلية.
وأوضح وزير العدل أن التبليغ الإلكتروني أسهم بشكل كبير في حل إشكالية تأخير القضايا، وإرجاع الحقوق إلى أصحابها، وتوفير الوقت والجهد على المستفيدين.
وشدد الوزير على ضرورة تفعيل برامج التدريب للقضاة، والتواصل سواءً الداخلي بين المحاكم، أو الخارجي مع القضاة في الدول المختلفة.
ولفت الصمعاني، إلى أن قضاء التنفيذ وصل إلى درجة عالية من النضج، بفضل جهود القضاة وجميع الموظفين العاملين في المحاكم، موضحًا أن هذا العام هو عام التحول الرقمي في التنفيذ بشكل كامل.
واستمع إلى ملاحظات ومقترحات رؤساء محاكم التنفيذ، التي جرت مناقشتها لإيجاد الحلول المناسبة، وتفعيلها بما يتناسب مع المرحلة الحالية، ويسهم في تطوير العمل وتحسينه، بما ينعكس إيجابياً على خدمة المستفيدين، ويوفر عليهم الجهد والوقت.

الراجحي: شراكات استراتيجية لتوطين 561 ألف وظيفة بالقطاع الخاص..

وزير العمل: 45 ألف سعودي وسعودية دخلوا سوق العمل في 3 أشهر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شعبان 1440هـ - 23 إبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1751363

أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، أن الوزارة انتهجت في سياستها واستراتيجيتها إثراء وتعزيز التشاركية مع الأجهزة المعنية لتحفيز ودعم المواطنين وتحفيز القطاع الخاص لتحقيق أهداف وفرص التنمية الوطنية، مبينا أن الوزارة أطلقت العديد من المبادرات والبرامج ودخل أغلبها حيز التنفيذ.

وأشار الوزير الراجحي في الكلمة التي ألقاها اليوم الاثنين خلال تدشين منصة "قوى"، في مدينة الرياض، بحضور وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، ووزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، ووزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله بن عامر السواحة، ووزير الخدمة المدنية سليمان بن عبدالله الحمدان، ووزير النقل المهندس نبيل بن محمد العامودي، وعددًا من أصحاب المعالي ورؤساء الغرف التجارية والمسؤولين في القطاع الخاص، إلى أن الوزارة تبنت خلال العشرة أشهر الماضية مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص، وأثمرت في إطلاق 68 مبادرة موجهة لسوق.

وأضاف المهندس الراجحي: " تهدف المبادرات التي أطلقتها الوزارة إلى زيادة نسب التوطين، ودعم وتأهيل وتمكين المواطنين، ودعم القطاع الخاص لاستقطاب وتوظيف المواطنين، وتحسين بيئة العمل وتطويرها، ورفع جودة خدمة العملاء وأتمتتها، ودعم القطاع الخاص كشريك استراتيجي في التنمية، ونسعى لرفع مساهمته في الاقتصاد الوطني"، مؤكدًا أن التوطين ودعم وتمكين الشركاء من منشآت ومواطنين، وإنماء وتعزيز الشراكات مع الأجهزة المعنية ورفع مستوى الامتثال بسوق العمل من أهم أولويات الوزارة، وهناك فريق متخصص وآخر للحوكمة يتابع الفريق التنفيذي المسؤول عن تنفيذ جميع المبادرات التي تبنتها الوزارة.

ولفت إلى أن آلية تحقيق التوطين تقوم على بناء علاقة شراكة مع القطاع الخاص (التحفيز للتوطين)، وعقد شراكات قطاعية ثلاثية الأطراف، ومتابعة خلق الوظائف في برامج الرؤية مثل برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية، وبرنامج تطوير القطاع المالي، ومتابعة خلق الوظائف في المشاريع العملاقة التي تطلقها الحكومة ضمن برنامج تنويع الاقتصاد السعودي، والشراكة مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) لدعم برامج التدريب والتأهيل على رأس العمل أو المنتهي بالتوظيف.

وقال وزير العمل: " إن الوزارة دخلت في شراكات واتفاقيات لتوطين أكثر من 561ألف فرصة وظيفية حتى عام 2023م، ولن تقف الطموحات والجهود عند هذا الحد، بل ستنطلق لمستويات أعلى بإذن الله بناءً على قصص النجاح التي سترسم بأيدي جميع الشركاء"، مؤكدًا بأن عدد السعوديون الداخلون لسوق العمل خلال الربع الأول من العام الجاري 2019م تجاوز 45 ألف سعودي وسعودية في مختلف القطاعات التي تم توطينها، في حين بلغت أعداد المنشآت الجديدة 133 ألف منشأة جديدة في الربع الأول مقارنة بـ48 ألف منشأة من الربع ذاته في 2018 بزيادة 175 في المائة.

وامتدادًا لاستراتيجية الوزارة للتحول الرقمي وتيسيرًا على المستفيدين وعملاء الوزارة وتعزيز الشراكة مع الأطراف المختلفة، بيّن المهندس الراجحي، أن الوزارة أنصتت للجميع من خلال عقد أكثر من 100 ورشة عمل بمختلف المناطق، وكما اعتنت بمجمل الآراء والمقترحات التي تلقتها من خلال قنوات التواصل الخاصة بالوزارة، ونتج عن ذلك وضع

منظومة قوى المتكاملة لتعزيز ودعم وتمكين المواطنين من خلال "قوى الأفراد"، ولتعزيز ودعم وتمكين منشآت القطاع الخاص من خلال "قوى المنشآت."
وأكد أن الوزارة تهدف من تدشين منصة قوى إلى تعزيز التحول الرقمي، وسهولة إنجاز الخدمة للمستفيدين، وسرعة اتخاذ القرار، وزيادة مستوى الشفافية، ورفع الجودة وتحسين تجارب المستفيدين.
وتابع معاليه قائلا: " ندشن اليوم (منصة قوى) بـ 22 خدمة وسيتم مضاعفة عدد الخدمات المقدمة على المنصة -بإذن الله- قبل نهاية عام 2019م، ومن أبرز وأحدث الخدمات المقدمة: "قوى أدائي المنشآت" والذي يحفز المنشآت للتنافس لرفع مستوى جاذبيتها لأبرز الكوادر البشرية، من خلال السماح لتلك الكوادر ضمن ضوابط معينة للاطلاع على سجل مؤشرات التميز لتلك المنشآت، ومن أبرز وأحدث الخدمات المقدمة كذلك "قوى أدائي الأفراد" والذي يحفز الأفراد للتنافس لرفع مستوى جاذبيتهم لأفضل المنشآت العاملة بسوق العمل، من خلال السماح للمنشآت ضمن ضوابط معينة للاطلاع على سجل مؤشرات تميز الأفراد و هذه سيتم إطلاقها -بإذن الله- بعد شهرين من الآن، وخدمة "قوى الاستقدام والموافقة اللحظية" والمخصصة للمنشآت المتميزة والتي تبنى بسواعد بنات وأبناء الوطن، وتبني وتنمي خبراتهم، وتحول منظومة قوى الاستقدام من عملية تستغرق عدة أشهر إلى موافقة لحظية."
وأضاف الراجحي : "بالإضافة إلى خدمة "قوى اعتماد لوائح تنظيم العمل"، وذلك لرفع جودة الخدمة ومرونتها، حيث تقدم مكاتب المحاماة المعتمدة مسبقًا خدمة اعتماد لوائح تنظيم العمل الداخلية خلال أيام معدودة بدلًا من الاعتماد على أعداد محدودة من كوادر الوزارة لمراجعتها وتدقيقها، فستتقلص رحلة العميل لبضع أيام بدلًا من الانتظار عدة أشهر، وخدمة "قوى للفحص المهني" عبر المساهمة في رفع كفاءة العمالة المهنية من خلال برنامج الفحص المهني والذي ستطلقه المنظومة خلال أشهر -إن شاء الله-، وخدمة "قوى التقييم الذاتي" والتي تسعى لرفع الوعي بأنظمة وتشريعات منظومة سوق العمل، والتي من خلالها كذلك ستتمكن المنشآت من رفع مستوى الامتثال الذاتي وتفادي العواقب حال ضبط المخالفات من قبل الأجهزة والفرق التفتيشية المختلفة، وخدمة "قوى التفتيش المجتمعي" والتي سيتم من خلالها إشراك العموم وفتح الفرصة أمامهم للإبلاغ عن أي مخالفات ظاهرة."
وأبان المهندس الراجحي، أن منصة قوى تقدم أيضا العديد من الخدمات الأخرى كإدارة الخدمات إلكترونيًا أو عن طريق القطاع الخاص بدلًا من الوزارة، وتقديم الخدمات لأصحاب الأعمال والأفراد والحكومة بدلًا من أصحاب العمل فقط، مشيرًا إلى أن رؤية الوزارة هي إيجاد سوق عمل متكامل وتنافسي ليحقق بذلك اقتصادًا قويًا ومزدهرًا.
عقب ذلك بدأت الجلسة الحوارية التي شارك فيها كل من وزير التجارة والاستثمار، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية، ووزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وأدارها الإعلامي خالد العقيلي.

العمل: إسناد 3 مشروعات للرعاية والحماية والإرشاد الأسري للقطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 شعبان 1440هـ - 23 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/627224

سعيد الزهراني - الطائف
شرعت وزارة العمل والتنمية الاجماعية في إسناد 3 مشروعات حيوية للقطاع الخاص للتوسع في تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية للأحداث ومراكز خدمات الإرشاد الإسري. وقررت الوزارة طرح المشروعات الثلاثة في منافسة بين بيوت الخبرة والشركات المتخصصة من أجل البدء في تنفيذها، مؤكدة سعيها لرفع كفاءة الخدمات الاجتماعية المقدمة للأحداث من خلال إدارة رعاية الأحداث وإدارة مكافحة التسول وذلك بتقديم نموذج عمل تشغيلي موحد لكل فئة حسب

أفضل الممارسات العالمية وتطوير اللوائح والأنظمة وقواعد الإجراءات التنفيذية، ولفتت إلى أن مبادرة نمذجة وتجهيز خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأحداث في المراكز والدور والمؤسسات بالشراكة مع القطاعين الخاص وغير الربحي؛ تعتبر أحد أهم مبادرات برنامج التحول الوطني 2020.

وأشارت إلى أن المشروع يهدف إلى تصميم وتوحيد الهياكل الإدارية والأدلة التنظيمية والإجرائية وإعداد حزمة برامج وخدمات للحد من حالات العود من الأحداث الجانحين والمتسولين وأتمتة العمليات والربط مع الجهات ذات العلاقة وتجهيز المباني وفق أفضل الممارسات والتجارب العالمية. ولفتت إلى إن إسناد مراكز الحماية وحماية الطفل ودور الإيواء للقطاع الخاص يهدف إلى توفير الممارسات الرائدة وأهم التوصيات العالمية والإقليمية وتوفير نموذج عمل لمتابعة والتزام القطاع الثالث بتشغيل مراكز الحماية الأسرية وحماية الطفل ودور الايواء من قبل الوزارة. ولفتت الوزارة إلى أن مشروع تطوير خدمات مركز الدعم والإرشاد الأسري بالتكامل مع الجهات الحكومية والشراكة مع القطاعين الثالث والخاص، يهتم بتقييم الوضع الراهن للمراكز من كافة الجوانب المهنية والفنية والإدارية الحكومية والأهلية من خلال تطبيق الإستراتيجية الشاملة للإرشاد الاجتماعي والأسري ورفع عدد المؤهلين للقيام بتقديم خدمات الاستشارات في مجال الإرشاد الأسري، كما يهتم بتوفير خدمات الإرشاد عن بعد)التواصل الهاتفي) ومتابعة الاستفسارات العامة وإجراءات التسجيل والمتابعة والمسائل ذات الطبيعة الخاصة كالشكاوى والمقترحات والبلاغات من خلال المكالمات الواردة والتأكد من رضا العميل عن الخدمة. وأولت المملكة منذ وقت مبكر رعاية خاصة للرعاية الاجتماعية بمختلف المناطق وذلك بالتوسع في مراكز الحماية والتوعية بضرورة الحد من حالات العنف ضد المرأة وكبار السن والأطفال على وجه الخصوص.

وزير العمل: 133 ألف منشأة ترفع كيانات القطاع الخاص 175٪

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شعبان 1440هـ - 23 إبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1720772

مريم الصغير (الرياض @maryam9902)

كشف وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي، عن دخول الوزارة في شراكات واتفاقيات لتوطين أكثر من 561 ألف فرصة وظيفية حتى 2023، مؤكدًا أن عدد السعوديين الداخلين لسوق العمل خلال الربع الأول من العام الجاري 2019 تجاوز 45 ألف مواطن ومواطنة في مختلف القطاعات التي تم توطينها، في حين بلغت أعداد المنشآت الجديدة 133 ألف منشأة جديدة في الربع الأول مقارنة بـ48 ألف منشأة من الربع ذاته في 2018 بزيادة 175.%

أشار الوزير خلال تدشين منصة «قوى»، في الرياض أمس (الاثنين)، بحضور عدد من الوزراء ورؤساء الغرف التجارية والمسؤولين في القطاع الخاص، إلى أن الوزارة تبنت خلال الأشهر العشرة الماضية مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص، وأثمرت إطلاق 68 مبادرة موجهة للسوق.

وأكد الراجحي أن الوزارة انتهجت في سياستها واستراتيجيتها إثراء وتعزيز التشاركية مع الأجهزة المعنية لتحفيز ودعم المواطنين وتحفيز القطاع الخاص لتحقيق أهداف وفرص التنمية الوطنية.

وأوضح المهندس الراجحي، أن الوزارة أنصتت للجميع من خلال عقد أكثر من 100 ورشة عمل بمختلف المناطق، واعتنت بمجمل الآراء والمقترحات التي تلقتها من خلال قنوات التواصل الخاصة بالوزارة، ونتج عن ذلك وضع منظومة قوى المتكاملة لتعزيز ودعم وتمكين المواطنين من خلال «قوى الأفراد.«

ونوه إلى تدشين «منصة قوى» بـ22 خدمة وستتم مضاعفتها قبل نهاية 2019، ومن أبرز وأحدث الخدمات المقدمة «قوى أدائي الأفراد» الذي يحفز الأفراد للتنافس لرفع مستوى جاذبيتهم لأفضل المنشآت العاملة بسوق العمل، من خلال السماح للمنشآت ضمن ضوابط معينة بالاطلاع على سجل مؤشرات تميز الأفراد وسيتم إطلاقها بعد شهرين من الآن.

الحياة
AL HAYAT

الأمن... خط أحمر!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1440 - 23 إبريل 2019م
http://www.alhayat.com/article/4627960

علي القاسمي

تسجل النجاحات الأمنية السعودية في مكافحة الإرهاب حالة نموذجية وتشكل فعلا مبهرا في المواجهة والملاحقة والتعقب، وللسعودي حق الفخر بهذا الحضور الثقيل في هذا الإطار والمصحوب بعمل احترافي يذهب يوما بعد يوم لتصفية الرؤوس وقص الأجنحة ونسف أي يد تحاول المساس بالخط السعودي الأحمر الأول/ الأمن.

في جملة هذا الجهد الأمني الكبير تطل رسالة عملاقة للمواطن السعودي تشرح كيف أنه مستهدف على صعيد ترابه وكيانه ومن ثم جسده، ولن يهنأ للضالين والخونة بال إلا على حلم مشاهدة المسرح الاجتماعي في حالة من التناحر والتفكك والتفتت، التجربة الأمنية اللافتة في مواجهة الإرهاب تستحق وبجدارة أن يشار إليها بالبنان ليس من الآن بل من اللحظات المبكرة لتشمير الذراعين في مواجهات متقلبة الطقوس مختلفة المواقع متنوعة الطرق والوسائل مع الإرهاب، ولعل حادثة محافظة الزلفي الأخيرة خير شاهد على الحضور الأمني اليقظ في مواجهة المعركة القديمة المتجددة مع الإرهاب.

تمضي السعودية بشجاعة بالغة، وقوة في التصدي لكل الذين ينوون المضي لأهداف شاذة ومنحرفة وزرع الفتنة وترويع الآمنين، هذا المضي الصلب يشير لليقظة التامة لكل المحيط من التهديدات والمخاوف والنوايا الخبيثة، ويأتي سقوط الفئة الضالة في شر الأعمال أو تقديمهم لقائمة الطلب والتشهير تنظيف متدرج للوسخ الذي علق بالخريطة الوطنية، وقصف ذكي للأجندات الخارجية التي استثمرت الوحل ومن افتتن به، وحاولت من خلالهم إشعال ما أمكن من الحرائق والفواجع والمحاولات المستميتة للتفخيخ والتفجير والتدمير والاجرام الذي لا حد له.

من هنا يرتفع دور المواطن يوما بعد يوم، ويجب أن يتضاعف إدراكه وإيمانه التام بأن الاستهداف مشروع قديم متجدد ولو على يد أبناء تعرضوا لمشاريع «غسل» هائلة ومتقنة، جعلتهم أدوات ذليلة مسكونة بالشر ومحقونة بمواد الكراهية والخيانة وفعل المستحيل لنشر الرعب وأذية الأبرياء وانتهاك حياتهم الآمنة المطمئنة، وحين تواجه السعودية هذا الخطر العالمي في صورة لافتة فإن الأبواق كافة تسكت ويعيش المتآمرون حالة من القهر ويحاولون إيجاد ربع ثغرة للمضي في مستنقعها، ودفع النجاحات إلى خط الهامش والاستغناء عنها بحكايات فارغة أو التعامل مع التباشير الأمنية المتتالية بكثير من التعالي وقليل من التأمل في مسيرة المكافحة وتفكيك الجريمة.

إن المجتمع الملم بمن يهدده، العارف لماذا يستميت عدوه في العمل ضده، والمتأكد من أن ثمة من يحقن بعضا من أبنائه ليصبحوا أحزمة ناسفة هو المجتمع الذي لا غنى له عن التماسك والتحدي، وهو المجتمع ذاته الذي لن يتمكن أي مخطط/ مهدد في اخافته، ولكن عليه أن يتكئ على طول الطريق مستندا على صوت وعي أخاذ، ودور وطني أمني رفيع المستوى وقناعة غير قابلة للتفاوض في كل من ما يلي: التطرف لن يأتي بخير، الإرهاب عقيدة المفلسين والضالين، والأمن سر الاختلاف وصناعة السمو في معترك الحياة.

التنمر الإلكتروني

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 شعبان 1439هـ - 23 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/627174

سهيل بن حسن قاضي

هو ممارسة التوحُّش الإلكتروني بكل معانيه الأخلاقية والثقافية والاجتماعية، وقد لوحظ بشكلٍ لافت أن بعضًا ممَّن لديه حساب شخصي في تويتر ومن خلال ما يُسمَّى بحرية التعبير؛ يقوم ببثِّ أفكاره ومعتقداته وكراهيته دون أدنى حساب أو استشعار بالمسؤولية نحو الآخرين، مما حوّل الفضاء الإلكتروني للتواصل الإنساني إلى حلبة مصارعة وعرة للتكاره الاجتماعي.

هناك هوس حقيقي بتصدير الهاشتاقات، معظمها تقوم على رصد الهفوات والرغبة في النيل من الآخرين بروح التشفي، حتى يسجل لديك الانطباع بأن عدد المتأزمين بخللٍ في الصحة النفسية في ازديادٍ مستمر بكل أسف، ولابد لنا في هذا المقام من وقفةٍ جادة والتعامل مع هذا الأمر بمأخذ الجد وإيقاف هذا النزيف وتصحيح بعض المسارات ومراجعة النفس والتساؤل عن الكيفية التي أفضت إلى هذا المستوى من الخلل النفسي.

يُعلِّق أحد الأصدقاء على بعض الهاشتاقات بأنها مليئة بالأخطاء الإملائية والصياغية وغير ذلك، فضلاً عن ما يحمله من عنفٍ لفظي وعدواني، ربما أعاد «النشطاء العقلاء» إلى مغادرة الساحة، ورَفْض هذا النوع من التواصل للحفاظ على الورع الأخلاقي؛ في ظل انعدام حُرَّاس بوابات تويتر، وانعدام الحوار المتحضِّر العقلاني، وتغييب التعدُّد والتنوُّع والاختلاف.

عن دار «ميلاد» صدر للأديب والناقد الأستاذ محمد العباس كتابه: «تويتر.. مسرح القسوة»، كتاب صدر في مطلع العام الهجري الجديد 1440 في مائة وخمسين صفحة، ويصف الأستاذ العباس هذا المسرح بأنه تدمير الآخر، لأن ذلك الفعل يوهم المغرِّد بامتلاك السلطة، ويريد أن ينال إعجاب الآخرين بجرأته على دك مواقع الخصوم، وكل همّه أن يكون في واجهة المشهد التويتري، وأن يكون هو المنتصر دائماً -ولو بالشر- على مسرح القسوة في تويتر، لأنه من صنَّف الأشرار -كما يصفه المؤلف- الذين لا يبدون أدنى تعاطف مع ضحاياهم، ولا يشعرون بالذنب الذي اقترفه.

الشكر والتقدير للأديب الأستاذ محمد العباس على هذا الإهداء القيّم الذي منحني الفرصة لإلقاء الضوء على هذا المسرح الكريه، واستيحاء فكرة المقال مما تم سرده في هذا الكتاب؛ الذي يُؤمل ألا يصبح فضاء التواصل محلاً للتكاره الاجتماعي، وأحسب أن هذا الأمر لا يغيب على فطنة مراقبي تويتر وكل حرَّاس الفضيلة.

اللهم اجعل بلادنا وسائر بلاد المسلمين آمناً مستقراً، واصرف عنَّا جميعاً الفتن ما ظهر منها وما بطن، واحفظها من كيد الكائدين ومكر الماكرين، إنك ولي ذلك والقادر عليه .

كاريكاتير

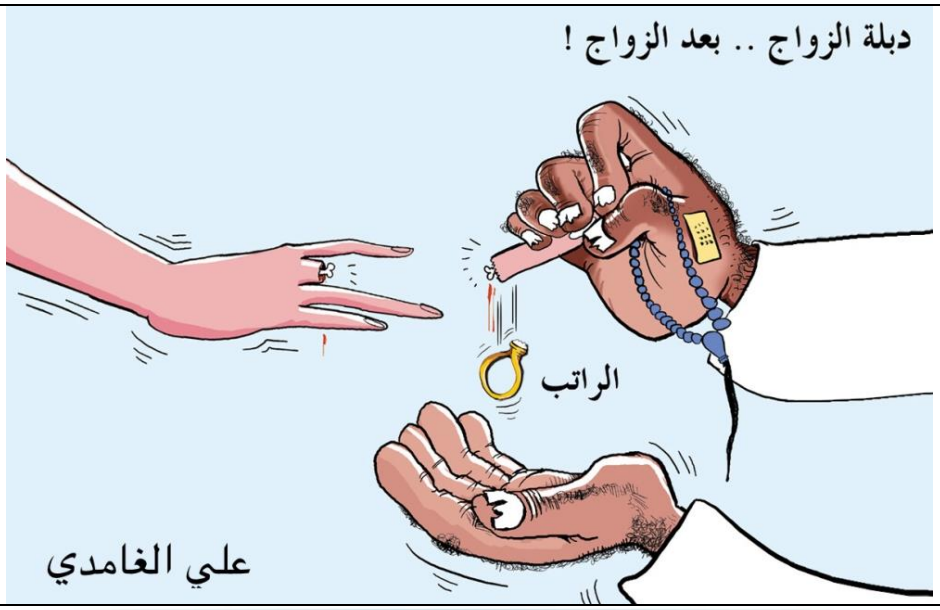

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 شعبان 1440هـ - 23 إبريل 2019م

https://www.al-madina.com/article/627163

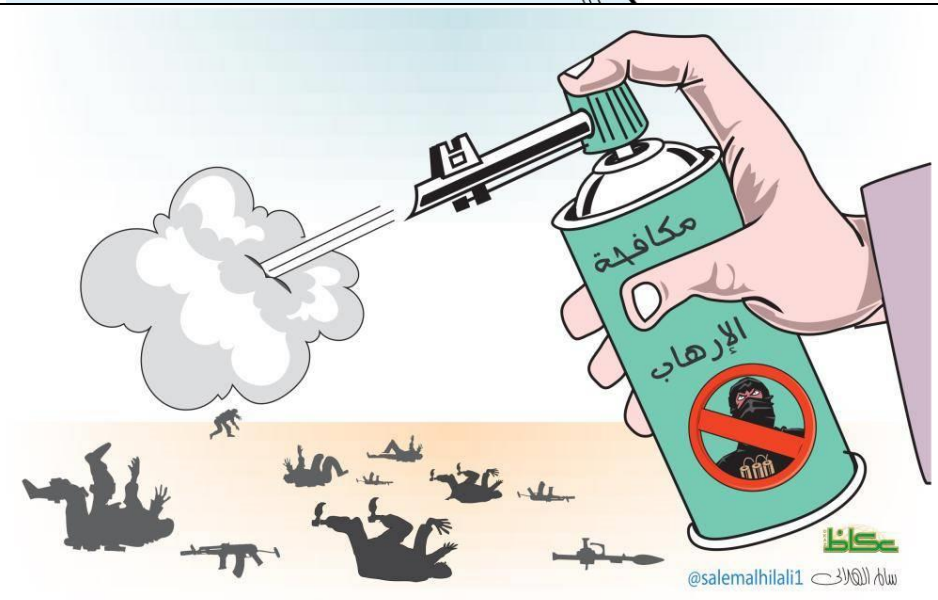

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شعبان 1439هـ - 23 إبريل 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1720819